

الفعل ثم يفسر برفع الابهام الناشي من حذف فانه لو ذكر المفعول
المفترضا بل صار حشو بخلاف مفسر الذي فيه ابهام بدون حذف
يجوز الجمع بين مفسره لكونه كالتالي على زيد بقدره لا يرد
استجاره كمن المشركين استجاره فاحذفها فاعل فعل حذف
وهو استجاره لاول المفسر استجاره الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره فاعل
مقامه في حذفه لا يجوز ان يكون حذره فاعلا لا يتبادر بالاعتقاد وتكون
حرفه شرط على الاسم لا بد له من الفعل وقد يجوز ان اي فعل والفاعل
معاً دون الفاعل وحده في مثل نعم جواب لمن قال انما قام زيد
اي نعم زيد حذفته بحذف الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف بقرينة
السؤال لا وجه لعدم قيام ما يودي بمراداه في مقامه كالمفسر فيكون في
الكلام شذوذاً كما قد رجحتم الفعلية للاسمية بان يقال اي نعم زيد قام
ليكون اجواباً على السؤال فيكون زجلاً فعليه واذا تنازع في فعله
بل العاقل ان اذا تنازع بحري في غير اسل ايضا يجوز مدحهم
وبكرهم وشرهه لوجهه وقصر على الفعل لا صانته في فعل وانما قال
بالمفعول ان ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصر على اقل

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهر اي سماها فاعل او افعال
بعضها اي بعد فعلين اذا تقدمت عليهما والتوسط بينهما معمول
م الاول اذ هو سميته قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى
تنازعهما فيه انها بحسب المعنى توهمان اليه ويصح ان يكون مجموع
في ذلك الموضوع معمول لكل واحد منهما على السبيل في الاستصحاب
في الضمير المنفصل لان المنفصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بفعل الثاني
وهو مع كونه متصلاً بفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما
وانما الضمير المنفصل الواقع بعدهما متنازع وكرم الا انه فاعل تنازع
لا يمكن قطعهما بطريق تقطع عندهم وهو افعالها على الاول عند
البحر من وفي الثاني عند الكونين لانه لا يمكن افعالها مع الا ان حذف
لا يصح افعالها ولا بد من افعالها والمعنى لا ينفصل فعله عن الفاعل و
المقصود انما تارة لمراد المصنف التنازع ههنا ما يكون بطريق قطعها
الفاعل فلهذا اخذت بالاسم الظاهر وانما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فهي بذهب الكسائي تقطع بمحذف وانما على يذهب الفراء فيعملان معا
وانما على يذهب غيره ههنا فلا يمكن قطعه لان طريق تقطع عندهم الاصل

195